

قدمت حكومة جمهورية مصر العربية خلال المنتدى العالمي للاجئين ثلاثة تعهدات رئيسية ركزت على التعليم والصحة وبناء السلام والمناخ، وهي مجالات تمثل ركائز أساسية في سياسات الدولة تجاه اللاجئين والمهاجرين، انسجاماً مع رؤية مصر 2030 التي تؤكد على مبادئ العدالة والمساواة واحترام الكرامة الإنسانية.

في مجال التعليم، جاء التعهد المصري بعنوان “نحو مسؤولية مشتركة لصون الحق في التعليم وإدماج الأطفال اللاجئين في النظم التعليمية الوطنية”. ويهدف هذا التعهد إلى تعزيز إدماج اللاجئين وطالبي اللجوء في النظام التعليمي المصري على قدم المساواة مع المواطنين. وقد استقبلت مصر، في أعقاب اندلاع النزاع في السودان، مئات الآلاف من الأشقاء السودانيين الذين وجدوا في مصر ملاذاً آمناً، كما تستضيف ما يزيد على تسعة ملايين لاجئ ومهاجر من 62 دولة من بينهم أكثر من مليون لاجئ مسجل لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وتتبنى الحكومة المصرية سياسة عدم إنشاء المخيمات، بما يسمح بدمج اللاجئين والمهاجرين في المجتمع، وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية، خاصة التعليم والصحة.

وفي هذا السياق، أطلقت مصر عام 2021 المنصة المشتركة للمهاجرين واللاجئين بالتعاون مع كل من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، كآلية مبتكرة لتنسيق وتيسير تقديم الخدمات الأساسية وضمان إدماج اللاجئين في الخطط الوطنية.

في مجال الصحة، تواصل مصر التزامها بتوفير خدمات الرعاية الصحية للاجئين والمهاجرين على قدم المساواة مع المواطنين المصريين، سواء من خلال حصولهم على اللقاحات الروتينية أو خدمات الرعاية الأساسية والصحة الإنجابية دون تمييز عبر آلاف العيادات والوحدات الصحية في جميع المحافظات. وقد شمل اللاجئون المبادرات الرئاسية للصحة العامة مثل مبادرة "100 مليون صحة" للكشف المبكر عن فيروس سي، وبرامج الكشف المبكر عن الأمراض المزمنة، والسمنة والتقرّم لدى الأطفال. كما تضمن قانون التأمين الصحي الشامل لعام 2018 تغطية الأجانب المقيمين في مصر، بمن فيهم اللاجئون، بالتأمين الصحي الشامل، في خطوة تعكس حرص الدولة على الدمج الكامل في الخدمات الوطنية.

وإدراكاً لأهمية الانتقال من مرحلة الاستجابة الإنسانية الطارئة إلى مرحلة التخطيط المستدام، أطلقت الحكومة المصرية، بالتعاون الوثيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خطة الاستجابة لدعم اللاجئين

والمجتمعات

المستضيفة

في

مصر.

وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز التنسيق بين الحكومة والشركاء الدوليين لضمان توفير الخدمات الأساسية للاجئين، ودعم المجتمعات المستضيفة، ومراعاة البعد التنموي في الاستجابة للاحتياجات المتزايدة. كما تسعى الخطة إلى دمج اللاجئين في البرامج الوطنية للتنمية والخدمات العامة، بما في ذلك التعليم والصحة، وذلك اتساقاً مع نهج "اللاجئ الواحد" الذي تتبناه الدولة المصرية. وتشكل هذه الخطة نموذجاً عملياً لتطبيق مبادئ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين على المستوى الوطني، بما يعزز من قدرة الدولة والمجتمعات على الاستجابة بفعالية واستدامة للتحديات المتزايدة.

كما انتهز هذه الفرصة أيضاً للإشارة إلى الخطوة التاريخية التي اتخذتها مصر لتعزيز الإطار القانوني لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء، من خلال إصدار قانون لجوء الأجانب رقم 164 لسنة 2024، ليشكل أول تشريع وطني متكامل ينشئ إطاراً قانونياً وطنياً لعملية طلب اللجوء وتحديد وضع اللاجئين داخل الأراضي المصرية

كما ينظم هذا التشريع الحقوق والالتزامات المتعلقة باللاجئين - بما في ذلك إجراءات تقديم الطلب، المعايير القانونية للاعتراف بوصف اللاجئ، بما يتسق، مع التشريعات الدولية ذات الصلة، مع الأخذ في الاعتبار حماية الأمن القومي المصري وفق الضوابط التي حددها القانون.

يمثل هذا القانون خطوة مهمة نحو تحويل التعهدات إلى إجراءات تنفيذية، إذ يؤسس لآلية وطنية منظمة تعزز الشفافية وتساهم في تحقيق مبدأ الدمج القانوني في الخدمات الوطنية، بما يتوافق مع التعهدات التي طرحتها مصر في المنتدى العالمي للاجئين.